

Distr.
GENERAL

A/RES/49/18
6 December 1994

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/49/L.38 و Add.1)]

١٨/٤٩ - مسألة جزيرة ماويوت القمرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، و٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها السابقة، وبخاصة القرارات ٣١٦١ (د - ٢٨) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و٣٢٩١ (د - ٢٩) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و٤/٣١ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، و٧/٣٢ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، و٦٩/٣٤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، و٤٣/٣٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، و١٠٥/٣٦ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٦٥/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و١٣/٣٨ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، و٤٨/٣٩ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و٦٢/٤٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و٣٠/٤١ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، و١٧/٤٢ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، و١٤/٤٣ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، و٩/٤٤ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، و١١/٤٥ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و٩/٤٦ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و٩/٤٧ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و٥٦/٤٨ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، التي كان مما ورد فيها أنها أكدت وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى قرارها ٣٣٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ والمتعلق بقبول جزر القمر في عضوية الأمم المتحدة، الذي أكدت فيه من جديد ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لأرخبيل جزر القمر المؤلف من جزر أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي،

وإذ تشير كذلك إلى أنه، وفقا للاتفاقات التي وقعت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣ بين جزر القمر وفرنسا، والتي تتعلق بنيل جزر القمر استقلالها، يجب النظر إلى نتائج الاستفتاء الذي أجري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ على أساس شامل لا على أساس كل جزيرة على حدة،

واقترنا مناها بأن إيجاد حل عادل ودائم لمسألة مايوت يكمن في احترام سيادة أرخبيل جزر القمر ووحدته وسلامته الإقليمية،

واقترنا مناها أيضا بأنه لا بد من إيجاد حل سريع لهذه المشكلة من أجل صيانة السلم والأمن السائدين في المنطقة،

وإذ تضع في اعتبارها الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في السعي بنشاط إلى إيجاد حل عادل لهذه المشكلة،

وإذ تحيط علما بالرغبة التي كررت حكومة جزر القمر الإعراب عنها في البدء في أقرب وقت ممكن في حوار صريح وجددي مع الحكومة الفرنسية بغية التعجيل بعودة جزيرة مايوت القمرية إلى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(١)،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة،

١ - تؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت؛

٢ - تدعو الحكومة الفرنسية إلى احترام التعهدات المبرمة قبل الاستفتاء الذي جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لتقرير مصير أرخبيل جزر القمر، وهي التعهدات التي تقضي باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية؛

٣ - تدعو إلى أن تترجم إلى واقع الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في السعي بنشاط إلى إيجاد حل عادل لمسألة مايوت؛

٤ - تحث الحكومة الفرنسية على التعجيل بعملية المفاوضات مع حكومة جزر القمر بغية تحقيق عودة جزيرة مايوت إلى جزر القمر عودة فعلية وعلى وجه السرعة؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يظل على اتصال مستمر بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن هذه المشكلة وأن يبذل مساعيه الحميدة بغية إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة عن طريق التفاوض؛

٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "مسألة جزيرة مايوت القمرية".

الجلسة العامة ٦٩

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤